جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

مقدمة :

لعبت النقود دوراً مهماً ورئيسياً في الاقتصاديات المعاصرة ، فالنقود اصبحت محور حياتنا على مستوى الفرد والمجتمع والدولة ، وقد تغيرت اشكال النقود وتطورت وفقاً لتطور المجتمعات والحياة الاقتصادية .

طبعا المجتمعات البدائية لم تعرف النقود باي شكل من اشكالها حيث كان المجتمع يعتمد على انتاج سلعة معينه بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن مع تطور المجتمعات وسيادة التخصص وتقسيم العمل اصبحت كل مجموعة تنتج سلعة معينة او مجموعة من السلع حسب قدرتها وتقوم باستبدال الفائض عن حاجتها بسلع اخرى تحتاجها من جماعة اخرى وهو ما يعرف بنظام المقايضة

فكان يتم تبادل السلعة مقابل سلعه اخرى بدون وسيط فالمقايضة هي عبارة عن تبادل مباشر بين شخصين لتحقيق المنفعة لكل منهما

وكنتيجة للصعوبات التي واجهة نظام المقايضة بدأت نشأة النقود .

لقد مرت عملية تبادل السلع والخدمات تاريخياً بعدة مراحل

- المرحلة الاولى : مرحلة الاكتفاء الذاتي .
- المرحلة الثانية : مرحلة المقايضة .
- المرحلة الثالثة : مرحلة التبادل النقدي .

وسوف نتناول هذه المراحل بشي من التفصيل

أولاً: مرحلة الاكتفاء الذاتي

ظهرت هذه المرحلة مع بدأ الخليقة ونزول نبينا ادم علية السلام مع زوجته حواء الى الارض حيث تميزت هذه الرحلة بـ

١- اعتماد الانسان على نفسة .

٢- رغباته كانت محدد في المأكل والمشرب والملبس لذلك سميه هذا الاقتصاد بـ (اقتصاد المعيشي).

٣- لم يظهر في هذه المرحلة مبدأ التخصص وتقسيم العمل .

اذ ينتج كل ما يستهلكه فقط وبالتالي لا يوجد مبرر لعملية التبادل لذلك سمية بمرحلة الاكتفاء الذاتي .

ثانياً: مرحلة المقايضة

مع زيادة حاجات الإنسان وتنوع السلع التي ينتجها ظهرت مرحلة جديدة من مراحل النشاط الاقتصادي وهي المقايضة وقد تميزت هذه المرحلة بالاتي :

١- ظهور التخصص وتقسيم العمل .

٢- ظهور التعاون بين افراد المجتمع .

٣- ظهور الرغبات المتنوعة .

فبزيادة المنتجات وتنوعها، بدأ ظهور مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهو يمثل مرحلة التبادل المباشر للسلع والخدمات كوسيلةٍ لإشباع الحاجات والرغبات .

وأدى مبدأ التخصص إلى ظهور مبدأ اخر وهو مبدأ توزيع الأدوار والمسئوليات حسب كفاءة كل فرد من أفراد المجتمع وقدراته وهكذا استطاع كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من السلعٍ ، يتخصص في إنتاجها، بسلع أُخرى يحتاجها، ويتخصص آخرون في إنتاجها ، لذلك سميت هذه المرحلة بـ (الاقتصاد التبادلي)

ثالثاً: مرحلة التبادل النقدي

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وظهور عجز المقايضة وتزايد درجة التخصص وتقسيم العمل والتوسع في الانتاج وكذلك الاسواق هذه العوامل ادت الى ظهور مرحلة التبادل النقدي او ما يسمى مرحلة التبادل غير المباشر للسلع والخدمات .

بعد معاناة الإنسان من نظام المقايضة، بدأ يبحث عن مادة نافعة ضرورية يتم بواسطتها تبادل السلع والخدمات، وتقدر بها قيم الأشياء ويُسهَّل بها التعامل، فكانت النقود الحل الذي وجده الناس ملاذاً من مساوئ نظام المقايضة. ومرت النقود بالعديد من المراحل حتى وصلت إلى الصورة التي هي عليها الآن .

نظام المقايضة وصعوبة تطبيقه في الاقتصاد

المقايضة هي عملية مبادلة الأفراد للسلع والخدمات مباشرة فيما بينهم ، فالفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع ان يبادلها بسلع أخرى منتجة من قبل إفراد أخريين ، وقد ترتب على هذا النظام الذي اتخذ شكل التبادل البسيط (سلعه مقابل سلعه) تزامن عمليتي البيع والشراء .

فالذي يبيع سلعه معينه فائضة عن حاجته يشتري مقابلها سلعه أخرى في الوقت نفسه مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين .ولم يكن هنالك تميز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك ، فعندما تجري عملية مقايضة بين السلع (س) وسلعه (ص) فان مالك السلعة (س) يحمل صفتي البائع والمشتري في إن واحد . وقد استجاب نظام المقايضة مرحله من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محددة نسبيا . لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الإفراد تمخض عنه زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها مما ادى ذلك الى عدم قدرت نظام المقايضة لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظراً لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام ويمكن حصر أهمها في الجوانب التالية :

١- صعوبة إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد :

إن أول الصعوبات التي تواجهها عمليات المقايضة هي ضرورة تحقق التوافق المزدوج للرغبات عند التبادل بمعنى يصعب توافق رغبات البائعين والمشترين في سوق المقايضة ، فوجود كمية من السلع الفائضة عن حاجة الفرد لا تعني بالضرورة انسجام رغبات حول نوعية وكمية السلع المتبادلة وكذلك وقت المبادلة ، فالذي يمتلك سلعة فائضة عن حاجته ويرغب مبادلتها بسلعه أخرى قد يجد فعلا هذه السلعة لدى الطرف الأخر ولكن هذا الأخير لا يرغب مبادلتها بالسلعة التي بحوزة الأول لأنه بحاجه إلى سلعه أخرى ، وهكذا فان الفرد يبذل جهد ووقت كبيرين في الحصول على السلعة المرغوبة والعثور عليها يستوجب توافق رغبات الأطراف المتبادلة .

وتتزايد صعوبة توافق الرغبات إذا علمنا أن هذا التوافق يجب أن يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل بل يكون التوافق في جودة السلع وزمان ومكان الاستلام والتبادل ، إن هذا نادراً ما يتواجد ، وفى ذلك بيان لمدى الصعوبات المتوقعة لاحتمالات التوافق في الرغبات ، وإذا افترضنا أنه تم تحقق التوافق المزدوج للرغبات ، فإن ذلك لا يكفى في حد ذاته لقيام المقايضة .

٢- صعوبة تجزئة كثير من السلع والخدمات .

قد تحول صعوبة وأحيانا استحالة تجزئة أنواع عديدة من السلع من إنجاز المقايضة ، فقد يرى مربى الماشية الذى يرغب في الحصول على قمح أن رأساً من ماشيته تساوى خمسين كيلة من القمح . وإذا كان هو لا يحتاج إلا إلى خمس عشرين كيلة من القمح ، فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوى إلا نصف رأس من الماشية وهى لا تقبل التجزئة وهكذا ، فالصعوبة الثالثة من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة .

٣- صعوبة تخزين السلع والخدمات :

هناك صعوبات أخرى تنشأ عن غياب النقود ، فإذا أراد شخص أن يدخر جزءاً من إنتاجه ليستهلكه أو يبادله بغيره من السلع في المستقبل فلابد أن يحتفظ به في صورة سلعية ، ولكن كثيراً ما لا يستطيع الفرد ذلك لأن السلعة التي ينتجها قد يصعب تخزينها ، فقد تكون سلعة زراعية ربما يصيبها التخزين بالتلف أو العطب أو تنقص قيمتها . وقد يؤدى به إلى أن يندفع في استهلاكها بسرعة أو أن يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل شروطاً للمقايضة ما كان ليقبلها لو كانت سلعته قابلة للتخزين لفترة طويلة ومن هذا يتضح صعوبة تخزين بعض السلع نتيجة لصعوبة نقل هذه السلع من مكان لآخر كذلك .

٤- صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل

في ظل نظام المقايضة نجد أيضاً صعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل ، ففي مثالنا السابق إذا أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصوف إلى منتج القمح ، ثم تعهد منتج القمح بتقديم القمح سداداً للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلة ، فإن هناك عديداً من المخاطر تنشأ في هذه الحالة ، فإنه من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى

السلعتين أو تنخفض وبالتالي يتحمل واحداً من المتعاملين خسارة في هذه الحالة ، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع بها لو تدهورت جودتها بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة .

٥- عدم وجود مقياس مشترك للقيمة وتعدد نسب التبادل .

من الصعوبة الحصول على وحدة قياس واحدة في مبادلة السلع عندما تكون السلع المتبادلة كثيرة وحاجات الناس مختلفة وخاصة الاسواق فيها سلع كثيرة جداً .

بمعنى اخر اذا ارت شراء سلعة ما فيجب عليك ان تحمل قائمة بأسعار هذه السلع الموجودة في الاسواق، فاذا ارت شراء تمر لابد ان تسال

- التمر كم يساوي زبيب
- التمر كم يساوي قمح
- التمر كم يساوي لحم
- التمر كم يساوي اقمشة وهكذا

وهكذا بالنسبة لجميع السلع الموجودة في المجتمع وبالطبع كلما تعددت السلع التي يتعين مبادلتها عن طريق المقايضة ، فإن نسب المبادلة سوف تتعدد بدرجة كبيرة .

تحديد نسب التبادل في ظل نظام المقايضة

يمكن تحديد نسب المبادلة للسلع من خلال القانون التالي :

$$T = \frac{n(n-1)}{2}$$

T = عدد نسب المبادلة

N = عدد السلع

مثال ١ : اذا كان هنالك سوق يعمل في ظل نظام المقايضة يحتوي على سلع عددها 15سلعة .

ما هي عدد نسب المبادلة للسلع اعلاه في هذا السوق ؟

الجواب : من خلال القانون أعلاه نحصل على ما يلي :

$$T = \frac{15(15-1)}{2} = \frac{15(14)}{2} = \frac{210}{2} = 105$$

نلاحظ في هذا السوق اننا نحتاج الى 105 نسبة مبادلة او سعر في ظل عدد السلع فيه (15) سلعة .

مثال ٢ : اذا كان هنالك سوق يعمل في ظل نظام المقايضة يحتوي على سلع عددها 100 سلعة .

ما هي عدد نسب المبادلة للسلع اعلاه في هذا السوق ؟

الجواب :

$$T = \frac{100(100-1)}{2} = \frac{100(99)}{2} = \frac{9900}{2} = 4950$$

نلاحظ في هذا السوق اننا نحتاج الى 4950 نسبة مبادلة او سعر في ظل عدد السلع فيه (100) سلعة وبالتالي صعوبة وجود وحدة قياس مناسبة للتبادل في ظل نظام المقايضة .

ونتيجة لكل هذه الصعوبات وغيرها بدأ نظام المقايضة يتقلص تدريجياً حتى تعرف الإنسان على النقود كأداة لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فيما بينهم ، فقد مرت بمراحل طويلة استطاعت من خلالها أن تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن تتأثر بها ، فقد استخدمت بعض المجتمعات سلعاً عادية كنقود مثل الذهب والفضة والنحاس ولهذا كان ظهور النقود نتيجة تطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات في كل مرحلة من مراحل هذا التطور كان الإنسان يكتشف شكلاً متميزاً ونوعاً جديداً من أنواع النقود وفق ما كانت عليه ظروف كل مرحلة .